

ASSOCIATION OF SENATES, SHOORA AND
EQUIVALENT COUNCILS
IN AFRICA AND THE ARAB WORLD



رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس
المماثلة في أفريقيا والعالم العربي

ASSOCIATION DES SENATS, SHOORA ET CONSEILS EQUIVALENTS
D'AFRIQUE ET DU MONDE ARABE

" تغير المناخ والاولويات الأمنية في أفريقيا والشرق الاطوسط "

ورقة عمل مقدمة الى اللقاء التشاوري للرابطة المزمع
عقدته في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا

في الفترة 26 - 27 نوفمبر 2016م

من قبل البروفسور تشارلز وكيجي-

معهد دراسات السلام والأمن -جامعة أديس أبابا - اثيوبيا

" هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في أولوياتنا وقيمنا الجوهرية الداعمة لعالم يسوده السلام العادل والدائم لذا ينبغي علينا وضع العالم برمته نصب اعيننا وأن نوليّه جل اهتمامنا من خلال أدرّاج قضاياه في خططنا الاستراتيجية, كما ينبغي علينا تصميم اقتصاداتنا بطريقة يتم من خلالها تحقيق اهدافنا الاجتماعية وليس العكس . إضافة إلى ذلك ينبغي علينا أن نتحلّى بالعطف والشفقة وأن نلتزم بمبدأ حسن الجوار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية, كما يجب اعتبار البيئة وتنوعها الحيوي عنصرين اساسين في بناء السلام ، ومن ثم الاعتراف بهما كمتطلب أساسي لتحقيق جميع أهداف التنمية البشرية " حوار الأرض - برسيان 2006م .

" هناك قضية واحدة من شأنها أن تحدد معالم هذا القرن بشكل أكثر دراماتيكية مقارنة بغيرها من القضايا ، وهذه القضية تتمثل في التهديد الملح والناجم عن تغير المناخ. " -الرئيس الامريكي باراك أوباما – 2015م .

تمثل الآثار العكسية لتغير المناخ أحد أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا والشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين . وقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عامي 2007م – 2008م تحت عنوان "مكافحة التغير المناخي : الأمن البشري في عالم منقسم" ، أشار إلى حقيقة مرة وصعبة مفادها بأن استنفاد غازات الدفيئة التي تمثل السبب الرئيسي لتغير المناخ والاحتباس الحراري يحدث بشكل غير مسبوق كما لو لم يتم اتخاذ أي إجراء للحد من هذه الظاهرة, ونفس الكلام ينطبق على المخاطر الكبيرة والآثار غير المتوقعة لتغير المناخ (تقرير التنمية البشرية ، 2007م / 2008م). ولكي لا أتهم بإشاعة الخوف دعوني أشاطركم بعضاً من جوانب الواقع الكئيب والمرير الذي سببته ظروف التغير المناخي في كافة أرجاء العالم على وجه العموم وفي أفريقيا والشرق الأوسط على وجه الخصوص :-

- الدخان الكثيف في نيودلهي والذي يحول دون ذهاب الأطفال إلى مدارسهم .

-تسارع وتيرة التصحر البيئي في مناطق كثيرة من الحزام الساحلي الصحراوي في أفريقيا وكذا الجفاف والمجاعة في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي نتيجة لغاز النانو .

-ارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات الذي يهدد سكان بلدان الجزر والمجتمعات الساحلية.

إنني أيتها السادة أعضاء مجالس الشيوخ الموقرون وكذا السادة المشاركون أسعى من خلال هذه الورقة الموجزة إلى لفت كريم عنايتكم إلى التحديات الكثيرة التي تفرضها ظروف تقلب المناخ ، والأهم من ذلك إنني أسعى إلى إثارة بعض المسائل المتعلقة بالتداعيات المزعجة لتغير المناخ وتأثيرها على الأمن والسلام والاستقرار في افريقيا والشرق الأوسط .

وعليه فإذا كان الشك لا يزال يساور أعضاء هذه الغرف التشريعية المبجلة فيما يتعلق بالعلاقة التي أقر العلماء والباحثين بوجودها بين المناخ والبيئة وانعدام الأمن والاستقرار, فإنه قد حان الوقت ليس فقط لإزالة الغشاوة التي رانت على ابصارنا بهذا الخصوص, وإنما لنعد أنفسنا كي نبدأ في التفكير بأفضل الآليات التي يمكن من خلالها تقديم العديد من المعالجات التي تقع ضمن صلاحياتنا كمشرعين بهدف مجابهة التحديات التي تواجه حكوماتنا ومواطنينا .

ورغم الظروف المناخية التي نشهدها فإن هناك الكثير من الناس الذين يعتقدون - بل ويتصرفون بناء على قناعة مفادها أن ظاهرة الاحتباس الحراري المرتبطة بتغير المناخ هي عبارة عن فكرة اسطورية تم حبكها بشكل جيد وأن العلماء والباحثين قد سوقوا لنا دمية تتمثل في حقائق وأرقام مرعبة توحى بقرب قيام الساعة.

بيد ان اجتماعنا هذا يتزامن مع صدور تقرير عن منظمة الإرساد العالمية يشير إلى أن عام 2016م ربما يكون أول عام يتجاوز سقف درجة الحرارة المحدد ب 1,2 درجة مئوية بشكل يفوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ، بمعنى أن مستوى درجة الحرارة يقترب بشكل خطير من الهدف الذي رسمته اتفاقية باريس حول التغير المناخي والذي حدد بواقع 1,5 درجة مئوية . وبينما بقيت الانبعاثات البشرية من غاز ثاني أكسيد الكربون ثابتة لم تتغير ما بين عامي 2014م ، 2015م, فإن ظهور أنماط الطقس المنبتقة عن غازات النانو قد تتسبب في حدوث ارتفاع نسبة هذا الغاز في الغلاف الجوي .

ووفقاً للهيئة العالمية المعنية بالانبعاثات الغازية فقد وصل العالم إلى محطة رئيسية حيث شهد أكبر ارتفاع في نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي منذ ما قبل الثورة الصناعية . وفي الواقع فإنه من الواضح أننا نقترب بسرعة من الحد الأعلى لدرجة الحرارة المحدد بـ 2 درجة مئوية والذي لو لم تجاوزه حسب تحذير تقرير التنمية البشرية للعالمي

2007م و 2008م, فإن العالم سوف يعاني من حدوث أضرار بيئية يصعب معالجتها . وعليه فإذا لم يتم اتخاذ خطوات جريئة مصحوبة بالتزامات كاملة وليس مجرد التزامات ضعيفة ورمزية فإن مصير وقدرة العالم عموماً وأفريقيا والشرق الأوسط خصوصاً فيما يتعلق بمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية سوف يكون على كف عفريت .

ومن المعلوم أن التغير المناخي في معظمه يعتبر كارثة ناجمة عن الأنشطة البشرية ونتاجاً لعدم التزامنا بمسئوليتنا كمواطنينو حكومات تجاه الطبيعة حيث أننا نقوم باستنزاف البيئة دون ان نفكر أو نقوم باتخاذ أية اجراءات من شأنها أن تعيد إليها توازنها وعافيتها . علاوة على ذلك فإن التغير المناخي يعكس نشاطات بشرية وخيارات غير مقيدة وهذه النشاطات تمثل إشارة

واضحة على تهورنا في تحقيق التنمية على النحو الذي يؤدي إلى إثراء حفنة من الناس بينما يوغل في إفقار الغالبية العظمى من السكان. وعليه فإنه ينبغي علينا النظر إلى تناقضات تغير المناخ التي نواجهها اليوم على أنها جزء لا يتجزأ من النهب الذي نقوم به لثروات وخيرات الأرض دون أي ذرة اعتبار أو احترام للأخلاق والمعايير ومبدأ استدامة الموارد الطبيعية . وعليه فهناك محاذير وإشارات تحذيرية ينبغي وضعها بعين الاعتبار. إنني على يقين بأنكم تتذكرون الرجل الانجليزي ر.توماس مالثس الذين عبر قبل أربعة قرون تقريباً- وتحديداً عام 1798م- عن قلقه تجاه النمو الكبير والمتسارع للسكان الذي يقابله انخفاض كبير في طاقة التحمل الخاصة بالبيئة (كمية الموارد) . وقد كان مالثس محقا في توقعاته حينما حذر بأنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات صارمة لخفض نسبة النمو السكاني فسوف يأتي على العالم زمن يتعرض فيه التوازن الدقيق للطبيعية وكذا الوجود البشري للخطر. وقد رأينا مؤخراً العديد من المؤيدين لنظرية المalthوسية في الاوساط الاكاديمية ومؤسسات صنع السياسات العامة الذين كانوا بمثابة اصوات مرتفعة ومدوية في البرية معلنين عن قدوم حقبة من الفوضى إذا فشلنا في الاعتراف والاهتمام اللازم بقضايا تغير المناخ . صحيح أن عالمنا قد شهد العديد من الاكتشافات العلمية البارزة في جميع نواحي الحياة تقريباً ابتداء من الطب ووصولاً إلى غزو الفضاء. ويبدو أن جيلنا قد فقد الكثير فيما يتعلق بمقدار الزمن الذي قضيناه في البحث عن التطور العلمي ، كما أننا فشلنا في الاعتراف بأن هذا التطور يمكن أن يوصلنا إلى آفاق بعيدة لأن الأرض ومعظم مواردها تعتبر ثابتة وغير متجدده وبالتالي فإنه من المستحيل ان نستغل هذه الموارد بشكل يتجاوز الكميات والمقادير المتاحة منها في كوكبنا .

ومن خلال محاولتنا المستمرة في تحقيق التقدم المادي المرتبط بالحدثة فإننا نواجه المأساة التقليدية التي يطلق عليها مأساة المشاع ، حيث ان الجميع يأمل في استغلال الموارد الطبيعية لكن لا احد يبذل اي جهد يذكر في سبيل المحافظة عليها والاهتمام التي تزخر بها الأرض بها .

وقبل ستة عقود من الزمن نص ميثاق الأمم المتحدة بشكل صريح على الحاجة إلى التزام عالمي بالعمل على تعزيز التطور الاجتماعي وتحقيق مستويات معيشية أفضل وبحرية أكبر ، وقد تم تجديد هذا التعهد عندما قامت حكومات العالم بعقد لقاء آخر في نيويورك لغرض تبني إعلان الالفية الذي شدد مرة أخرى على ضرورة " تحرير رفاقنا من الرجال والنساء والاطفال من ظروف الفقر المدقع التي حطت من إنسانيتهم " (تقرير التنمية البشرية ، ص 17 ، 2015م) . ولدي شعور بأنه إذا كان هناك شيء ما يهدد هذه الاولوية العالمية أو

الظموح فإن تغير المناخ وما له من تداعيات بالغة الاثر ينبغي أن يأتي في الصدارة فيما يخص حرمان أفريقيا والشرق الأوسط من هذه الحرية .

وبخلاف القضايا الملحة الأخرى مثل انتشار السلاح والارهاب وعدم استقرار الأسواق العالمية وتجارة المخدرات والهجرة وغيرها فإن الفضاء البيئي العالمي يتجاوز التصدعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فبني البشر والنباتات والحيوانات يتشارطون الغلاف الجوي ذاته للكرة الأرضية. وفي السياق ذاته فإن أفقر دول ما يسمى بجنوب الكرة الأرضية تعاني اشد المعاناة من الاثار العكسية لتغير المناخ بشكل اكبر من الدول الغنية الواقعة في شمال العالم .

وضع قضية تغير المناخ في السياق الشرق أوسطى :

إن منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط والمرتبطة معاً بقواسم جغرافية و هواجس اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية لديها الآن متسع من الوقت لمواجهة ما اطلق عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " الضرورة الملحة " (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص 1 ، 2005م) ، اضافة الى الازمة الصعبة الناجمة عن التحديات البيئية المفروضة علينا بينما نستمر في معاناتنا من الجمود والتراخي الذين يتمثلان في ضعف الرغبة لمعالجة آثار تغير المناخ . وهناك اوجه شبه كبيرة بين افريقيا والشرق الأوسط حيث تتشابه المنطقتان بشكل نسبي في ظروفهما البيئية .

ويجادل البروفيسور جوس ليلفلد مدير معهد ماكس بلانك للكيمياء ان الشرق الأوسط ربما يكون أشد حرارة من أفريقيا . كما جادل ليلفلد مؤخراً بأن " المناخ السائد في معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يتغير في المستقبل بطريقة تعرض وجود وبقاء سكان المنطقتين للخطر " (ليلفلد ، 2016م) .

ان ما يدعم هذا الطرح هو أن بانوس هادين كولو من معهد قبرص للتغير المناخي قد أكد بأن "العنصر البشري مستمر في إطلاق غاز ثاني اكسيد الكربون كما هو حاصل الان ، وعليه فسوف يتوجب على سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ترقب حدوث حرارة شديده وبشكل غير مألوف في حوالي 200 يوم من السنة " وذلك بناء على تنبؤ مدروس من قبل المعهد. وعلى وجه التحديد فقد ذكر البنك الدولي مؤخراً نقلاً عن الهيئة الدولية المعنية بمكافحة المناخ في إطار تحذيرها من السيناريوهات القادمة المتعلقة بهذه الظاهرة بأن حوالي 80 – 100 مليون شخص من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف يعانون من ضغوط تتعلق بشحة المياه على اعتبار أن المنطقة تشمل مساحات شاسعة من الصحاري.

ونظراً لأن معظم المناطق الصحراوية لا توفر حماية مباشرة من حرارة الشمس فإن هذا التنبؤ يمكن أن يتحقق عاجلاً وليس آجلاً الأمر الذي يندرج بحدوث تداعيات كبيرة على المنطقة. وفي هذا الإطار فقد ذكر البنك الدولي على سبيل المثال بأن التقلبات الحاصلة في درجة الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ربما تسبب أضراراً للسياحة وقطاعات اقتصادية استراتيجية أخرى إضافة إلى جملة من الآثار العكسية التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير عملية الإصلاح والتقليل من المزايا الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط (البنك الدولي , 2016 م) .

ويؤكد هذا الطرح السيد / واميلو سيرنجي المنسق الإقليمي لشئون تغير المناخ في البنك الدولي حيث يقول بأن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تساهم بما مقداره 6% من الإجمالي العالمي للانبعاثات الغازية تعتبر من أشد مناطق العالم عرضة لآثار تغير المناخ وخصوصاً فيما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة وإدارة الموارد المائية والتنمية الحضرية . وفي هذا الإطار يجادل سيرنجي في نفس الوقت بأن هذه الدول تسعى إلى خفض انبعاثات الكربون وهو أمر يمثل اجنحة على درجة كبيرة من الأهمية لهذه المنطقة التي ينبغي عليها العمل على تعزيز قدرتها على مقاومة آثار التقلبات المناخية ، علاوة على ذلك يتوقع البنك الدولي بأن المناطق الساحلية المنخفضة في ليبيا وقطر والإمارات والكويت ومصر سوف تكون معرضة للخطر بحلول نهاية القرن الحالي نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار (0,5) من المتر .

وضع قضية تغير المناخ في السياق الأفريقي: -

لقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة السيد / بان كي مون أثناء الاجتماع الثالث والستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة بوجود مفارقة تتمثل في أن القارة الأفريقية تعتبر أقل القارات مساهمة في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري لكنها تعاني من القدر الأكبر من المعاناة الناجمة عن الآثار العكسية لهذه الظاهرة . وربما يكون الأمين العام قد صرح بهذه الحقيقة الساطعة سهواً على اعتبار أنه من المعروف تاريخياً بأن الأغلبية الضعيفة تدفع في الغالب ثمن أخطاء وحماقات الأقلية المترفة وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا البيئية. إن مازق القارة الأفريقية يزداد تفاقمًا على اعتبار أن التعرض للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ يفرض على القارة أن تكون أيضاً قادرة على التكيف مع جملة من التحديات التنموية المتمثلة في انعدام المساواة ، وانتشار الفقر والمرض والجوع إضافة إلى ظروف غير مسبقة تتمثل في الصراعات العنيفة التي تهدد الأمن البشري . وبما أن أفريقيا تعتبر الأقل تطوراً من بين القارات الأخرى فإن قدرتها على حشد الإبداعات الضرورية من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة تغير المناخ تعتبر محدودة جداً ، وهذا يعني أن الآثار البيئية السلبية لتغير المناخ مثل الفيضانات والجفاف تهدد

عنصرين أساسيين من عناصر الحرية وهما احتياجات وسلامة أغلبية المواطنين الأفارقة . ونظر للتحديات الكبيرة التي تواجه أفريقيا فإنه ليس بمستغرباً أن الدول الأفريقية البالغ عددها 54 دولة لم تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كما أنه من غير المحتمل أن يتحسن أداء تلك الدول فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

وقد شاعت العناية الإلهية أن تضع أفريقيا في فضاء جيوفيزيائي تعتريه التقلبات المناخية وآثارها العكسية التي تجعل من السهل جداً أن يصبح سكان هذه المنطقة عرضة لمخاطر شديده. فعلى سبيل المثال يقدر بأن نسبة 43% من مساحة شبة الصحراء الأفريقية تتألف من مناطق جافة وشبة جافة ومعرضة لظاهرة تقلب الظروف المناخية (سبرلينغ ، 2009م) .

وهكذا ففي الوقت الذي تتعرض عدة مناطق أفريقية لتحديات طبيعة فإن آثار تغير المناخ سوف تفاقم من تلك التحديات . وهذا يوحي بأنه في الوقت الذي ربما تواجه فيه أفريقيا مخاطر الجفاف والتصحر نتيجة ضعف قدرتها على التكيف فإن تغير المناخ سوف يزيد الوضع تفاقماً .

لقد عانت أفريقيا منذ سبعينات القرن الماضي من الآثار المدمرة الناتجة عن موجات مستمرة من الجفاف وذلك نظراً للتقلب الكبير في الظروف المناخية وما صاحبه من انحسار الغطاء النباتي في الغابات لأسباب ليست بعيدة عن السياسات الضعيفة التي تغاضت عن عملية قطع الأشجار بشكل عشوائي وتخصيص الأراضي لأغراض الزراعة التجارية واستكشاف النفط وغير ذلك .

تغير المناخ وانعدام الامن :-

والآن سيتفق معي جمهوري الكريم بأن جميع السيناريوهات التي رسمت آنفاً كانت كئيبة ، وعليه ففي حالة حدوث أي منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإنه من المحتمل أن تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى إشعال فتيل بعض الصراعات في المنطقتين . وعليه دعوني في هذا العجالة أن الفت كريم عنايتكم إلى العلاقة الهامة بين تغير المناخ والتحديات الامنية التي تواجه كلا المنطقتين، وسوف يقتصر حديثي على ثلاثة أمور رئيسية بحيث يتم تسليط الضوء على اهمية هذه الامور بالنسبة للخطاب الذي يدور حالياً حول قضية السلام والامن في أفريقيا والشرق الأوسط وكذا خيارات السياسة التي ينبغي اتباعها على المدى القصير والمتوسط والبعيد .

ويتمثل الجانب الاول لهذه العلاقة في كيفية تأثير التغير المناخي على مصادر الرزق ودفع اعداد متزايدة من المواطنين الى حافة الفقر الى جانب ان مسألة الحصول الى الفرص الاجتماعية والاقتصادية المدعومة قد اصبحت محدودة جداً او منعدمة . وليس من قبيل الصدفة ان نعطي مثلاً قد يكون مألوفاً بالنسبة لكم : فانحسار مياه بحيرة تشاد قد سبب اوضاعاً مزرية لقطاعات كبيرة من السكان الذين يعتمدون على هذه البحيرة في الحصول على المياه . كما ان جماعة بوكو حرام التي شبت وترعرعت في المنطقة المجاورة ما كان لها ان تكون كذلك لولا تمكنها من تجنيد مقاتلين من ضمن الفئات السكانية التي فقدت الامل واستسلمت لحياة الكد والفاقة الامر الذي قد يجبر الفئات المعدمة من السكان الى النزوح نحو العنف ولو من قبيل رشق الناس بالأحجار أو حمل سلاح الرشاشات الأوتوماتيكية والانخراط في الصراعات . ويتمثل الأمر الاخر في ان تغير المناخ يجبر الناس على النزوح من المناطق الاشد تأثراً بهذه الظاهرة وذلك من أجل البحث عن مصادر الرزق المستدام كي يتمكنوا هم وعوائلهم من الحصول على حياة أفضل وذلك رغم ان رحلات النزوح تلك تعرضهم في أحيان كثيرة للخطر ، وهذا الواقع لا ينطبق فقط على دول القرن الافريقي وانما ينطبق ايضا على دول أخرى مثل نيجيريا وغانا ومعظم مناطق الساحل الأفريقي التي تمثل منطلقاً لموجات الهجرة من قبل المجتمعات الرعوية التي يتجه افرادها جنوباً بحث عن الماء والكلأ لهم ولمواشيهم . لقد أدت موجات الهجرة تلك الى حدوث نزاعات عنيفة بين اولئك المهاجرين وبين المجتمعات المستقرة في القرى والمدن الواقعة في مناطق السفانا وغابات شبة الصحراء الأفريقية . وتتوقع منظمة الهجرة الدولية ان يؤدي تغير المناخ على المستوى العالمي الى هجرة 200 مليون شخص معظمهم من افريقيا . وفي عام 2008م ، ادى تغير المناخ الى نزوح اكثر من 700,000 أفريقي وذلك وفقاً لمجلة الاكونوميست التي اشارت الى ذلك في احد اعدادها الصادرة عام 2009م .

أما الأمر الثالث فيتعلق بتداعيات تغير المناخ على حياة المواطنين على اعتبار أن كثيراً من الحكومات لا تعمل على معالجة الاسباب الرئيسية لهذه الظاهرة والتي تكمن في تناقضات التنمية . كما ان تلك الحكومات تتصرف بطريقة تجعلها تشكل جزءاً كبيراً من المشكلة ، بدلاً من ان تكون جزءاً من الحل . وهذا الكلام ينطبق بشكل خاص على قارة افريقيا حيث يتم استغلال الانقسامات العرقية والاجتماعية من أجل تحقيق اهداف ومآرب سياسية الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى نتائج وعواقب وخيمة يصعب معها التخفيف من حدة الضغوط التي تفرضها هذه الظاهرة على العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ناهيك عن انها تؤدي الى حدوث اضطرابات امنية . وعندما تصاب الحكومات بنوع من الصلف فإنها تخلق اوضاعاً تؤدي الى توسيع الانقسامات بين المواطنين الذين يواجهون تهديدات عدة حيث ان تلك الاوضاع تجعل

الحكومات مجبرة على التعامل مع التمرد المسلح والثورات العنيفة والإرهاب والحروب الشاملة .

إن انعدام الامطار او حدوث تقلب في فترات سقوطها نتيجة لتغير المناخ يساهم بشكل كبير في مفاقمة النزوح الجماعي للسكان لأن مصادر ارزاقهم اصبحت معرضة للخطر بشكل يومي. وربما تكون اجزاء كبيرة من المناطق الرعوية في أفريقيا هي الأشد تضرراً وتضررا بسبب ظاهرة التصحر البيئي والاثار العكسية للتغير المناخي .

فعلى سبيل المثال فقد تسبب غاز النانو في حدوث موجة أخرى من الجفاف التي تركت آثار تدميرية على عدة دول مثل أثيوبيا وكينيا والصومال وإرتيريا والسودان وتشاد .

ويقدر أن عدد السكان الذين تأثروا بتغير المناخ في أفريقيا قد ارتفع من صفر في سبعينيات القرن المنصرم إلى رقم مذهل وصل في السنوات الأخيرة إلى 35 مليون نسمة (الاتحاد الافريقي ، 2008م) .

دعوني هنا احلل الموضوع بشكل أدق من خلال الإشارة إلى مسألة المياه تلك المادة السائلة التي تعد شرطاً أساسياً للحياة وذلك بهدف لفت انتباهكم الى التحديات التي تواجه أفريقيا ومنطقة الشرق الاوسط نتيجة للآثار العكسية لتغير المناخ . لقد أضحى من الواضح بأن ندرة المياه والتنافس عليها يؤديان الى استنزاف الموارد المائية وحدث صراعات في العديد من مناطق أفريقيا الحديثة . ونظراً لأن ظاهرة تغير المناخ تزيد هذا الوضع المزري سوءاً فإن المصادر التي كانت ذات مرة غنية بالمياه مثل الأنهار والمستنقعات والبحيرات تنضب الان بشكل مستمر الامر الذي يجعل الزراعة وبقية مصادر الرزق عرضة للخطر .

فعلى سبيل المثال يقدر بأن بحيرة تشاد وحوضها كانت تغطي مساحة مقدها 25 ألف كيلو متر مربع عام 1964م إلا ان موجات الجفاف التي حدثت في السبعينات من القرن المنصرم وكذا الظروف المناخية الصاحبة لها قد أدت إلى تقلص تلك المساحة لتصل اليوم الى حوالي 1000 كم مربع فقط .

ومما يزيد الأمر سوءاً أن هناك توقعات تشير الى ان 70 إلى 250 مليون نسمة من سكان القارة الافريقية سوف يكونون عرضة لضغوط متزايدة نتيجة لندرة المياه بحلول عام 2020م ، كما يتوقع ايضا ان شبه الصحراء الأفريقية سوف تواجه نقصاً متزايداً في الموارد المائية بنسبة 29% بينما تتخفف كمية المياه المتدفقة من نهر النيل بنسبة 75% بحلول عام 2100م (الاتحاد الأفريقي ، 2008م) .

ونظراً لأن الموارد المياه ثابتة فإنه من المحتمل أن يؤدي التنافس والطلب المستمر على هذه الموارد إلى زيادة حدة الصراعات المتعلقة بمسألة الحصول على المياه واستخدامها . ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعامي 2007م و 2008م فإن المناطق التي تأثرت بموجات الجفاف في منطقة شبة الصحراء الأفريقية سوف تتوسع رقعتها بواقع 60 – 90 مليون هكتار بينما تتكبد المناطق الجافة خسائر مادية تصل إلى 26 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2060م ويقدر أن يفوق هذا الرقم الدعم الثنائي الذي حصلت عليه القارة عام 2005م (تقرير التنمية البشرية ، 2007م – 2008م) .

وإذا ما تم وضع منظورين يتعلقان بالجفاف والمياه بعين الاعتبار فإنه يتوقع ان يؤدي تغير المناخ حتماً إلى حدوث نقص في الغذاء نتيجة لانخفاض الانتاج الزراعي و تراجع تربية والمواشي.

علاوة على ذلك فإذا وضعنا في حسابنا مسألة ان الزراعة لا تزال تمثل الدعامة الاساسية لاقتصاد أفريقيا والمصدر الاساسي لأرزاق ما يزيد عن ثلثي سكان القارة ، فإنه بإمكاننا عندئذ اكتساب منظور أفضل حول الاسباب التي تجعل الانخفاض المستمر في الانتاج الزراعي يمثل في الوقت الحالي خطراً حقيقياً على غالبية سكان شبة الصحراء الافريقية . وعلى المدى الطويل فإن فشل قطاع الزراعة سوف يفاقم مشكلة الفقر والمشاكل الصحية في منطقة شبة الصحراء الافريقية مقارنة ببقية المناطق. وبصرف النظر عن الجفاف والضغوط الناجمة عن ندرة المياه، فهناك خطر اخر يتمثل في ارتفاع منسوب مياه البحار مما يؤدي إلى حدوث فيضانات . فقد تنبأ تقرير التنمية البشرية لعامي 2007م – 2008م بأن المتوسط العالمي لدرجة الحرارة سوف يرتفع بواقع 3 – 4 درجات مئوية وأن العالم سوف يشهد فيضانات ربما تؤدي بشكل دائم او مؤقت الى نزوح اكثر من 330 مليون نسمة على مستوى العالم ، كما كشفت دراسة اجرتها الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن هناك كارثة تلوح في الأفق من المحتمل أن تضرب أفريقيا تتمثل في احتمال تعرض ربع سكانها الذين يقطنون المناطق الساحلية- في معظم المدن الكبرى – لفيضان مدمر من لاجوس إلى ممباسا , وسيواجه الملايين مخاطر من ارتفاع مستويات سطح البحر واضمحلال السواحل , ناهيك عن أن ذلك سيؤثر على البنى التحتية والصحة والبيئة والسياحة في هذه البلدان وكذلك على الدول الجزرية مثل سيشل ومدغشقر والرأس الأخضر ... الخ .

وأخيراً فان تغير المناخ سيؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي و الموائل والنظم الايكولوجية , حيث تشير التقديرات انه بحلول عام 2085 م سيفقد العالم حوالي 25- 40 % من موائل هذه الأنواع , في حين أن 80 - 90 % من هذه الأنواع ستتضاءل في حجمها نتيجة لتغير المناخ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا , الاتحاد

الأفريقي (2008 م). وسينتج عن ذلك آثار مدمرة على معيشة الناس وبالذات الذين ترتبط مصادر رزقهم بالبيئة بما في ذلك السكان الأصليين وكذا قيمهم الروحية والثقافية .

ما هي , إذن , آفاق المستقبل ؟

في الوقت الذي لا تزال فيه الكثير من بلدان أفريقيا والشرق الأوسط تقف في مفترق طرق حول الكيفية والآلية الناجعة والسريعة التي يجب اعتمادها للاستجابة للآثار المتعددة لتغير المناخ وكذا تلك التهديدات التي تلقي بضلالها على الأمن والسلام جراء هذه التغيرات للمناخ , فانه ينبغي علينا كصناع قرار أن ندرك بان منطقتنا , بل كوكبنا بأسره , يجثم الآن على برميل من المتفجرات .

وليس من المستغرب - بعد كثير من المراوغات - أن يكون هناك إجماع عالمي تعهد المجتمع الدولي بموجبه على ضرورة حصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه "دون درجتين مؤويتين" ، و"بمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند 1.5 درجة مئوية". وتم تحديد هدف الدرجتين المؤويتين قياسا بعصر ما قبل الصناعة.

وتعليقا على هذا الانجاز التاريخي في باريس فقد قال السيد باتريسيا اسبينوزا - رئيس القمة - إن اختتام قمة باريس بشأن المناخ للتو يمثل لحظة للاحتفال ولكن ينبغي علينا كذلك أن نمضي قدما في التقييم الرصين والمراجعة وان نجدد عزائمنا للاضطلاع بالمهام الملقة على عاتقنا . كما أن دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ابتداءً من 4 نوفمبر 2016 م أي بعد أقل من عام من الاتفاقية يعتبر شيئا ايجابيا , ذلك لان آخر اتفاقية رئيسية بشأن المناخ "بروتوكول كيوتو" استغرقت ثمان سنوات كاملة حتى تدخل حيز التنفيذ . وعلى الرغم من أنها تقوم على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" فان بروتوكول كيوتو لم يكن قادرا بشكل كبير على معالجة قضية عدم المساواة بين البلدان فيما يتصل بتغير المناخ والدول المسؤولة عن هذه الانبعاثات بشكل اكبر و عليه فانه ليس بمستغرب أن يظل الحل العملي لقضية تغير المناخ محيرا على الرغم من أن العديد من الدول تصادق على طبيعتها القائمة (بورت سشليبر , 2010 م).

ومن المهم أن نعترف كذلك أن اتفاق باريس بشأن المناخ هو الأول من نوعه الذي يربط بين الدول الغنية والفقيرة في مسعى مشترك لحماية المناخ على الرغم من انه جعل مسالة تخفيض انبعاثات الكربون مسالة طوعية . وهناك الكثير من الدروس المستفادة من الاتفاقيات السابقة للأمم المتحدة فبينما كانت الدول النامية حتى الآن خاضعة لقواعد أكثر تشددا في مجال التقييم والتثبيت في المبادرات التي تقوم بها، نص اتفاق باريس على أن النظام ذاته ينطبق على الجميع. وقد تم إقرار مرونة تأخذ في الاعتبار القدرات المختلفة لكل بلد . وتتمثل إحدى أهم إجراءات الاتفاق في وضع آلية مراجعة للتعهدات الوطنية من قبل الحكومات , كما التزمت الدول الغنية بتقديم مائة مليار دولار سنويا بداية من 2020 م لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة كما ينص الاتفاق على أن هذا المبلغ ليس سوى "حد أدنى" ، وسيتم اقتراح هدف مرقم جديد في المستقبل .

و على الرغم من التقدم الحاصل نحو تطبيق التدابير الفعالة للحد من تغير المناخ فان هناك الكثير من القضايا الرئيسية والعملية . وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد يبدو مألوفاً فان الخطوة الأولى التي ينبغي على صناع القرار في أفريقيا والشرق الأوسط اتخاذها هو كما أسلفت – سابقاً- الاعتراف بان قضية المناخ هو أمر حقيقي وواقعي وليس أسطورة أو خرافة يروج لها العلماء , وعند اتخاذ هذه الخطوة فانه سيكون من السهل بان نتخذ مناهج وطرق مبتكرة وعلمية بدلاً من السياسات التجميلية التي يتم تطبيقها في العديد من بلداننا في الوقت الراهن.

علاوة على ذلك , وعلى الرغم من انه تقع على عاتق الحكومات (السلطتين التنفيذية و التشريعية على وجه الخصوص) مسؤولية الأخذ بزمام المبادرة من اجل التصدي للأثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ , إلا انه من المهم جدا عدم إلقاء هذه المهمة على عاتق الحكومات لوحدها , لان هذا المسؤولية جماعية وتقتضي تشابك الأيدي معا بما فيها القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية والأفراد والجماعات والمؤسسات الدولية الحكومية . كما أن هناك حاجة لان تتضافر الجهود من اجل بناء القدرات وتوعية الجمهور وتوسيع مداركهم ومعارفهم فيما يتصل بقضية تغير المناخ واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف والتكيف , ويحدونا الأمل في ذلك وان تستعيد الأرض عافيتها التي سلبها منها البشر أنفسهم جراء أنشطتهم البشرية المعادية لنظمها البيئية .